الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة في 9 أكتوبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة الطرق المصنفة والمسالك الريفية

(عدد 2015/65)

الوثائق المرفقة:
* نص مشروع القانون.
* وثيقة شرح الأسباب.
* نص اتفاقية القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال:15/ 12 / 2015

رئيس اللجنة : عامر العريض

نائب الرئيس : المنصف السلامي — المقررة المساعدة: جميلة الجويني

مقرر اللجنة : الطيب المدني — المقررة المساعدة: درة اليعقوبي

أوّلا ـ تقديم المشروع:

يعتبر تحسين خدمات النقل البري على الطرقات و تأمين سلامة السير عليها و الربط بين الجهات. وتيسير النقل بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك و فك عزلة المناطق الريفية من أكثر المطالب التي رفعها متساكنو الجهات الداخلية للبلاد.

وتنفيذا لذلك كان لابد من إيجاد حل لرفع كفاءة شبكة الطرقات المصنفة وتهيئة مجموعة من المسالك الريفية.

ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تحسين خدمات النقل البري من خلال تدعيم و تطوير حوالي 630 كم من الطرقات المصنفة موزعة على عدد 19 ولاية و تهيئة و تحسين 630 كم من المسالك الريفية موزعة على عدد 9 ولايات.

وقد حددت كلفة المشروع بحوالي 520 م د ت يساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقرض يبلغ 50 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 325 م د ت تمثل هذه المساهمة نسبة 70 % من كلفة المشروع. وذلك بنسبة فائدة ثابتة تقدر بـ 3 % سنويا و فترة سداد اثنان وعشرون سنة (22) منها خمس (5) سنوات إمهال .

ثانيا ـ أعمال اللجنـة وتوصياتها:

عقدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة جلسة يوم الثلاثاء 17 نوفمبر 2015 نظرت خلالها في مشروع القانون المعروض على أنظارها واتفق أعضاء اللجنة الحاضرين على تحديد جلسة استماع إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

وفي جلسة يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2015 حضر السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان ولاحظ خلال العرض الذي تقدّم به أن مشروع القانون يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للتوجهات الكبرى المرسومة من قبل الوزارة.

وأوضح أن هذا المشروع يهدف إلى إبرام اتفاقية قرض لتطوير البنية التحتية لتسع ولايات داخلية من خلال تهيئة و تحسين 630 كم من المسالك الريفية وتطوير وتدعيم 630 كم من الطرقات المصنفة والموزعة على 19 ولاية. مؤكدا أن شروط القرض جيدة.

وأكد أن كل الملفات الخاصة بطلب العروض جاهزة وأنه من المقرر أن تنطلق الأشغال في كل الولايات بداية من مارس 2016 وتنتهي خلال سنة 2019.

وقد عبّر أعضاء اللجنة في مجمل تدخلاتهم عن تثمينهم لهذا المشروع الذي يهدف أساسا إلى تحسين خدمات النقل البري وسلامة السير وتيسير سبل الاتصال بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك وفك العزلة على المناطق الريفية.

وبينما لاحظ عدد من النواب أنّ الشروط المالية لهذه الاتفاقية مقبولة عموما وأنّ هذا القرض يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى ما سينتج عنه من تدعيم للبنية التحتية وتحسينها في عديد الولايات، لاحظ عدد آخر من المتدخلين أنّ هذا المشروع لا يشمل بعض الولايات في جزئه المتعلق بتهيئة وتحسين المسالك الريفية على غرار ولايات باجة وجندوبة خاصة وأنها ولايات فلاحية بالأساس.

وفي هذا الصدد،أفاد السيد كاتب الدولة أن للوزارة مشروعا آخر مبرمجا يشمل كل من ولايات باجة وجندوبة وسليانة والقصرين وهو بصدد الإعداد.

وبخصوص تساؤل أحد المتدخلين عن جهة اقتراح مثل هذه المشاريع: الوزارة أم المجالس الجهوية، أوضح السيد كاتب الدولة أن اقتراح المشاريع ذات الأولوية ينبثق عن الجهات لتتمّ الدراسة واتخاذ الإجراءات العملية في مرحلة ثانية، مفيدا أنّ هذه المشاريع يقع ترتيبها حسب الأولويات.

من جهتهم شدّد بعض المتدخلين على ضرورة إيلاء جانب الجودة ما يكفي من الأهمية حتى توظف الأموال المقترضة بالشكل الأنسب بما يجنب المجموعة الوطنية إهدار أموال القروض المكلفة وبما يؤمّن خاصة سلامة مستعملي الطرقات ويضمن ديمومة البنية التحتية ويساهم في استقطاب الاستثمار الداخلي والخارجي.

ثالثا ـ قرار اللجنة:

قررت اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين الموافقة على مشروع القانون.

رئيس اللجنة
عامر العريض

المقرر
الطيب المدني